وقرأ سورة انزلناها الى ان قال فان قلت فما وجه من قرأ صاد وقاف ونون
مفتوحات قلت لا وجه ان يقال ذلك نصب وليس بفتح وانما هو بصحبة المنون
لاتباع الصرف على ما ذكرت وانتصابها بفعل مضمر نحو اذكر وقد اجاز سيبو
مثل ذلك في حم وطس ويس لو قرئ به وحكى ابو سعيد السيرافي ان بعضهم قرا
يا سين وجوز ان يقال حركة للالتقاء الساكنين كما قرا من قرا لا اضاليك ان
قال فان قلت فما وجه قراءة بعضهم صاد وقاف قلت وجهه ما ذكرت من التحريك
للالتقاء الساكنين انتهى وقوله قلت الاوجه ان يقال ذلك نصب الى ان قال
وجوز ان يقال حركة لالتقاء الساكنين قال في الانتصاف في كلامه على الوجه الاول
يوجب كونها معربة وعلى الوجه الثاني يحتمل ان يكون ارادان الفتحة لالتقاء الساكنين
نشات عن سكون الحكاية فانها انما حكى ساكنة مجردة من سمة الاعراب ولا تكون
الحركة اذ ذاك اعرابا اذ لا مقتضى له مع الحكاية ولا بناء اذ هي معربة عنده على
هذا التقدير ويحتمل ان يكون اراد انها حكى ساكنة فتكون الحركة مثلها في اين وكيف
حركة بناء والاول هو الظاهر من مراده اذ حتم قبل انها معربة على ان
سيبويه نص في كتابه على ما اورده بلفظه قال واما صاد فلا تحتاج الى ان
تجعله اسما اعجميا لان وزنه في كلامهم ولكنه يجوز ان يكون اسما للسورة فلا
تصرفه ويجوز ان يكون ايضا ياسين وصاد اسمين غير ممكنين فيلزمان
الفتح كما لزمت الاسماء غير المتمكنة الحركات نحو كيف واين وحيث واسماء التي
كلام سيبويه وفيه رد على الزمخشري في جعله ان تكون معربة وان فتحتها نصب
او لالتقاء الساكنين العارض للحكاية على ما ظهر من مقصوده انفا وسياتي
له ايضا ما يرد على انه لا يجيز بناءها البته انتهى كلام الانتصاف ثم قال في قوله
فان قلت فما وجه قراءة بعضهم صادِ وقافِ بالكسر الى اخر ما نصه وهذا
تحقيق لك مخالفته ما نقلته من نص سيبويه في انها غير متمكنة ويبدو لك على
ان فتحها التي قال قبل انها لالتقاء الساكنين انما اراد السكون العارض في
الحكاية لا سكون البناء وهو كما ان نص سيبويه كما نبهت عليه انفا انتهى
قال شيخنا ويتحصل منه اخذا من كلام سيبويه تجويزه ايضا ان تكون

مبنية

مبنيه على الحركة او السكون واخول قضية كلام سيبويه المذكور تجويزها
مركبة فليتنظر حينئذ سبب بنائها فانه لا يتاتى كون السبب ما ذكره المصنف
يعني ابن مالك لانها على هذا غير مهملة بل اما عامله او معوله فان قلت اذا قلنا
باعراب نحو عند التركيب فهل يتاتى اعرابها في القران مع سكونها قلت نعم
يتاتى على جعله من قبيل الوصل بنية الوقف فان قلت ما وجه عدم تاتي
الاعراب في نحو كهيعص والمر قلت قالوا انه لا نظير لها في الاسماء المعربة ولا
تركيب المزج لانه لا يركب اسما كثيره وعبارة الرضي واذا سميت السورة
باسم حروف المعجم التي في اوايلها او سميت بها غير السور من انسان وغيره
فان امكن اعرابها وجب وذلك اذا كانت مفردة نحو قرات قاف ونون
غير منصرفة للتانيث والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت
بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف وليذا وجب الاعراب مع منع
الصرف ان كانت مركبة من اسمين كيس وجم او من ثلاثة اثنان منها بوزن
المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك
كالمر ونحو كهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم
الا من كلمتين ويجوز حكاية الله في نحو قرات الله لا حكاية في نحو قرات قاف ونون
طسم ايضا مع جعلها اسما للسور وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبنى اذا
سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب جار الله وهو ان
هذه الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب
فكيف كما لا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها
السور وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب
صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به انتهى
وقال السيد في حواشي الكشاف قوله واما النوع الثاني فسايغ فيه
الاعراب والحكاية اورد عليه ان الحكاية في الاعلام انما تجري في الجمل
كتابط شرا لرعاية صورها المبنية عن اسباب نقلها الى العلمية وفي
الالفاظ التي وقعت اعلاما لانفسها كقولك ضرب فعل ماض وكم للكثير

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)